

تطوير نموذج (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية

ليث أكرم مفلح القضاة، عبدالستار عبدالجبار الكبيسي*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تطوير (نموذج Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح ليتلائم مع بيئة البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم التركيز على مجموعة من العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي (العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثرها في حالة الأخبار الجيدة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات). شملت الدراسة كل المجتمع والمتمثل بالبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ويعد 104 مشاهدات على أساس القوائم المالية المنشورة لتلك البنوك وعددها (13) بنكاً، للفترة 2005 - 2012 وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Minitab. أبرز نتائج الدراسة هي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للعوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.
 - لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
 - لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- وفي ضوء تلك النتائج، أوصت الدراسة بأهمية استخدام النموذج المطور لقياس التحفظ المحاسبي من قبل الجهات المعنية بالرقابة على أعمال الشركات موضوع البحث، وذلك لتسهيل إجراء المقارنات بين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للشركات، مما يضيف بالتالي بُعداً جديداً في مجال قياس وتحليل الأداء المالي لتلك الشركات.

الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي، أنموذج Basu، البنوك التجارية الأردنية، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، حوكمة الشركات.

المقدمة

(Verifiability)، والإعداد في الوقت المناسب (Timeliness)، والقابلية للفهم (Understandability) (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، 27-29).

يعتبر التحفظ المحاسبي من الخصائص المهمة في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة ولا يزال استخدامه في الممارسات المحاسبية خاصة سائدة ومسيطر في عدد من دول العالم، وذلك لأهميته ومن نواحي عديدة منها إمكانية تأثيره على العلاقة بين الأرباح الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية (Jain & Rezaee, 2004, 11). لقد نشأ مفهوم التحفظ بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالممارسة المحاسبية، وعموماً لا يُعتبر التحفظ فرض من الفروض المحاسبية وإنما تطبيقه يعدّ قيماً من القيود على عملية القياس والإفصاح المحاسبي. هناك عدد من النماذج المحاسبية لقياس التحفظ المحاسبي، كنموذج (Felltham and Ohlson, 1995)، ونموذج (Basu, 1997)، و (Bauwhede, 2007)، و (Hamdan, 2011)، وغيرهم، ونموذج Basu الذي يعتبر وحسب الكثير من الدراسات السابقة أهم

تعدّ القوائم المالية مصدراً رئيساً للمعلومات لمختلف متخذي القرارات الاقتصادية، وأدى تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية واختلاف طبيعة احتياجاتهم من جهة، ولأن المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية تعكس المبادئ والقواعد والسياسات والمعايير والمفاهيم المحاسبية المستخدمة في إعدادها من جهة أخرى، فقد أصبح من الضروري أن تتصف المعلومات المحاسبية بعدد من الخصائص النوعية الرئيسية والمعززة ومن أهمها، الملائمة (Relevance) والتمثيل الصادق (Faithful Representation)، وقابلية المقارنة (Comparability)، وقابلية التحقق

* كلية عمان الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن (1)، قسم المحاسبة، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن (2). تاريخ استلام البحث 2015/03/18، وتاريخ قبوله 2015/07/20.

4) هل توجد فروقات في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات؟

5) ما أثر العوامل المجتمعة (العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات) على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

أهمية الدراسة:

لأن البنوك تمثل في الوقت الحاضر عماد الاقتصاد لجميع دول العالم، وفي الأردن تحديداً شهد هذا القطاع نقلة نوعية، حيث بلغت قيمة إجمالي موجودات هذه البنوك (39.3) مليار دينار بحسب أحدث البيانات المالية، ورصيد الودائع (25) مليار دينار والتسهيلات الممنوحة (17.8) مليار دينار في نهاية عام 2012 (جمعية البنوك الأردنية، 2013)، لذلك فإن موضوع التحفظ المحاسبي لفت اهتمام الباحثين في المحاسبة على المستوى المحلي كما هو الدولي في الآونة الأخيرة، من حيث تبرير ممارسات هذا التحفظ واختبار دوافعه وآثاره على القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمي القوائم المالية (Beaver, 2000, 207-221)، ويمكن توضيح أهمية قياس مستوى التحفظ المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية من الناحية الأكاديمية بأن البحث يتسق مع أحد الاتجاهات البحثية المحورية في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ يمثل البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال التوجه الرئيس محلياً ودولياً في الوقت الراهن. أما من الناحية العملية ففي ظل تعاظم دور أسواق رأس المال في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي والدولي، وتزايد أهمية المعلومات المحاسبية في هذه الأسواق، وتزايد درجة التحفظ في التقرير المالي خلال السنوات الأخيرة، لا بد من تزامن ذلك مع اهتمام متزايد في قياس التحفظ المحاسبي وخصوصاً من الجهات القائمة على إدارة البنوك، لأن التحفظ المحاسبي للأرباح أصبح موضوعاً غاية في الأهمية لحماية المستثمرين والدائنين وغيرهم.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بالآتي:

اختبار فاعلية نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي للبنوك موضوع البحث وبمتغيراته المعروفة (العائد

مقياس للتحفظ المحاسبي، لأنه لقي قبولاً وانتشاراً كبيراً بين الباحثين، يمكن القول أن أغلب الدراسات في هذا الموضوع استندت عليه بأساسياته وامتغيراته كلاً أو جزءاً أو بإضافة متغيرات جديدة عليه، فنجد (Ball, Kothari and Robin, 2000, 1-50) قد اختيرا التحفظ المحاسبي في سبع دول وفقاً لتعريف (Basu, 1997) للتحفظ المحاسبي، وكذلك اعتمد (Pope 53-88) (Giner and Rees, 2001, 1285, and Walker, 1999) 1331) استخدموا نموذج (Basu, 1997) على الشركات الفرنسية والألمانية والبريطانية، (Hamdan, 2012). و (Kung, et.al, 2011) ، وهكذا الحال لكثير من الدراسات الأجنبية والعربية ولا زالت الإشارة والاستعانة بهذا النموذج مستمرة.

من هنا جاءت فكرة البحث في اختبار مدى فاعلية هذا النموذج كما هو بالأصل ، وبعد عملية تطويره بموجب هذه الدراسة، لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

إن معدي القوائم المالية قد يبالغون في استخدامهم لمفهوم التحفظ المحاسبي، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي وأثره على القوائم المالية وانعكاسه على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية (Penman & Zhang, 2002, 237-264) ، كما أن المديرين والمحاسبين يبالغون في استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي بالشكل الذي قد يؤدي إلى فقدان المعلومات المحاسبية لبعض خصائصها النوعية (Balachandran & Mohanram, 2006, 1-5) ، مما قد ينعكس على قرارات الاستثمار، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالتساؤل عن مدى فاعلية نموذج Basu قبل وبعد تطويره. وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما أثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟

2) ما أثر العوائد السوقية للسهم عندما تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم في أول الفترة مرتفعة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟

3) هل توجد فروقات في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؟

وظائف التحفظ المحاسبي: للتحفظ المحاسبي وظائف

اقتصادية مهمة تؤثر بالآتي (Ball and Sadka, 2008, 168-205):

العلاقات التعاقدية contracting: فيرى (Watts, 1993) إن المحاسبة استخدمت ولعقود طويلة لتقسيم العوائد بين الأطراف المتعددة في المنشأة، وكان التحفظ في تلك المرحلة جزءاً رئيساً، وذا تأثير واضح على ذلك (عقود الدين Debt Covenants، وعقود مكافآت الإدارة Compensation Contracts).

الدعاوى القضائية Litigation: يعتبر تزايد مخاطر تقاضي المحاسبين والمدققين من أكثر العوامل التي يشار إليها اليوم في إطار التحفظ المحاسبي، حيث أن كثيراً من الإجراءات المتعلقة بالقيود المفروضة في عقود الإقراض وغيرها أدى إلى تزايد حالات الدعاوى القضائية ضد المدققين باتهامهم بقبول قوائم مالية لا تتفق مع الواقع، ونتيجة لهذا تمسك المحاسبون بالتحفظ لحماية أنفسهم (Biddle et al, 2010, 1-49).

الدوافع التنظيمية Regulation Incentives: إن شكل التنظيم قد يساعد على انتهاج سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، ويعتبر هذا دافعاً للقائمين على وضع القوانين المنظمة وعلى وضع المعايير المحاسبية ليكونوا أكثر تحفظاً وبالتالي الإبلاغ عن بيانات مالية متحفظة.

السياسات الضريبية Tax Policies: لأن ضرائب الدخل تفرض على المنشأة على أساس الربح المتحقق، عليه فإن العلاقة بين الضرائب والتقرير المالي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تقرير مالي متحفظ تستطيع الإدارة من خلاله تخفيض العبء الضريبي عند الاعتراف بالأعباء والخسائر المتوقعة، بشرط أن تقبل السلطات الضريبية قواعد المحاسبة المتحفظة.

أهمية ودور التحفظ المحاسبي: حاول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) منع التحفظ المحاسبي لكي يحقق "حيادية المعلومات Neutrality of Information"، إلا أنه في عام 1980 أصبح مفهوم التحفظ المحاسبي راسخاً وعميقاً في الممارسات المحاسبية. وبين (watts, 2003) أن النجاح في استبعاد مفهوم التحفظ سيغير السلوك الإداري ويفرض تكاليف هامة على المستثمرين وعلى الاقتصاد بوجه عام. وأشارت جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) أن التحفظ المحاسبي يختلف من دولة إلى أخرى وتبعاً للقوانين والأنظمة النافذة، وتنبول أهمية استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في الحد من السياسات المحاسبية التي تمارسها الشركات، وكذلك تحسين جودة الإفصاح المحاسبي (عبد الملك، 2012، 1-41).

السوقي للسهم في حالة الأخبار السيئة والجيدة).

قياس التحفظ المحاسبي للبنوك موضوع البحث من خلال إضافة متغيرات جديدة، لأنموذج Basu، وهي القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومدى الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وتطبيقات متطلبات الحوكمة. مقارنة المقاييسين أعلاه لتقييم مدى فاعلية نموذج Basu مقارنة بالأنموذج المطور.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية حيث تقتصر الدراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية، وفيما يخص الحدود الزمنية، فسيتم اعتماد الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2012 لتوفر أهم البيانات الحديثة اللازمة لإعداد الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التحفظ المحاسبي وتعريفه: يعد التحفظ من أهم المفاهيم في الممارسة المحاسبية وخاصة في عمليتي القياس والإفصاح، لذلك تعددت المحاولات لوضع تعريف ملائم لهذا المفهوم، وأهمها أنه يعني الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، عليه فهو ينطوي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح (LaFond & Roychowdhury, 2008, 101-135)، وعرف التحفظ المحاسبي بأنه الأخذ بأقل قيم للأصول وأعلى قيم للإلتزامات من بين عدة قيم متاحة ممكنة (Watts, 1993, 1-24).

أساليب التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism

Methods: هناك أسلوبان:

- **التحفظ المحاسبي المشروط،** وبموجبه فإن القيم الدفترية تنخفض عند وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية، ولكن لا يمكن أن تعود تلك القيم لترتفع مرة أخرى رغم وقوع أحداث أخرى ملائمة، ومثال ذلك طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون، والاعتراف بخسائر التدهور الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة (Ball & Sadaka, 2005, 1-51)

- **التحفظ المحاسبي غير المشروط،** ويعني الإبلاغ عن قيمة دفترية منخفضة لحقوق المساهمين والناطقة عن تسارع الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالأرباح، بمعنى انخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين عن القيمة السوقية (Pope & Walker, 2003, 53-57).

DRit: متغير ثنائي بقيمة (1) إذا كان العائد سالب، أو بقيمة (صفر) لغير ذلك.

DRit×Rit: حاصل ضرب المتغير الثنائي في العائد.

Uit: مقدار التغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج.

B: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

يلاحظ في هذا الأنموذج أن المتغير (Rit) يسجل كل العوائد السوقية الموجبة والسالبة دون تفرقة بينهما. أما المتغير (DRit) فإنه يفصل العوائد السالبة (التي تأخذ قيمة 1) عن العوائد الموجبة (التي تأخذ قيمة صفر). وبناءً عليه فإن ضرب المتغير (Rit) بالمتغير (DRit) ينتج عنه متغير مستقل آخر (DRit×Rit) له قيم العوائد السالبة فقط. هذا الإجراء يترتب عليه أن β_1 تقيس معامل انحدار الأرباح على العوائد الموجبة فقط، أما β_3 فإنها تقيس معامل انحدار الأرباح على العوائد السالبة. أما فيما يتعلق بالمعامل β_2 فإنه يقيس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بصرف النظر عن العوائد الموجبة أو السالبة.

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

(دراسة عبيد، 2008) بعنوان: "دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة": دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور الاستثمار المؤسسي في أسهم الشركات في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لهذه الشركات، كذلك بيان أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار المؤسسي في حوكمة الشركات. اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، وتكونت عينة البحث من 35 شركة تتداول أسهماً في السوق المالي السعودي من أصل (127) شركة. تم بناء نموذج الانحدار البسيط لتحليل العلاقة بين (نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار) المتغير المستقل (ودرجة التحفظ المحاسبي) المتغير التابع. أهم نتائج الدراسة أظهرت أن زيادة نسبة الملكية لمؤسسات الاستثمار في أسهم الشركة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لها، حيث تبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) وأن هذه العلاقة معنوية، كما تبين وجود ضعف في حجم الاستثمار المؤسسي في المملكة العربية السعودية بصفه عامة، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع دخول بنوك الاستثمار العالمية الكبرى للسوق المالية السعودية لما تمتلكه من موارد بشرية ومالية ومن خلال التخفيف من القيود المفروضة على ملكية الأجانب،

التحفظ المحاسبي ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي

الدولية: عالجت عديد من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية التحفظ المحاسبي، وهذا يعتبر مؤشراً على أهمية هذا المفهوم في إطار هذه المعايير، وأهمها معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون، ومعيار (8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ومعيار (11) عقود الإنشاء، ومعيار (16) الممتلكات والمصانع والمعدات، ومعيار (36) انخفاض قيمة الأصول، ومعيار (37) المخصصات الالتزامات والأصول المحتملة، ومعيار الإبلاغ (7) الإفصاحات (Ahmed and Duellman, 2007, 411-437).

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي:

تعتبر حاكمية الشركات من العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي، حيث أن زيادة فاعلية آليات حاكمية الشركات يترتب عليها زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وكما بينت عديد من الدراسات (Lara & Penalva, 2009 161-201)، وربما يدعم التحفظ حاكمية الشركات من عدة جوانب أهمها منع المبالغة في تقييم الأرباح بصورة انتهازية قد يلجأ إليها المديرون لتعظيم دالة منفعتهم من الحوافز والمكافآت، ويدفع الإدارة نحو تجنب الدخول في مشروعات استثمارية ينتج عنها صافي قيمة حالية سالبة. ويستند الافتراض الأساسي للعلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي إلى أن كليهما يساهم في المحافظة على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

التعريف بأنموذج (Basu, 1997):

لنموذج (Basu, 1997) على أن السوق أسرع من النظام المحاسبي في الاستجابة للأخبار الجيدة والسيئة حيث تصل للسوق معلومات عديدة ومن مصادر مختلفة فينعكس أثر تلك المعلومات على صافي أصول الشركة بسرعة، فالسوق الكفاء يستجيب فوراً لهذه المعلومات ويعكسها في الأسعار قبل الحصول على القوائم المالية للشركة، وعبر (Basu, 1997) عن هذا بالاعتماد على الانحدار العكسي (Beaver et al, 1980, 28-3) حيث انحدار الأرباح المحاسبية (Xt) كمتغير تابع (مقسومة على سعر السهم السوقية عند بداية الفترة Pt-1) على العائدات السوقية الجارية غير المتوقعة (Rt) كمتغير مستقل.

$$Xit/Pit-1 = \alpha + \beta_1 Rit + \beta_2 DRit + \beta_3 (Rit * DRit) + Uit$$

حيث: **Xit/Pit-1**: نسبة ربحية السهم للشركة (i) في نهاية السنة المالية على سعر السهم في بداية السنة المالية.

α : ثابت علاقة الانحدار.

Rit: العوائد السوقية للسهم للفترة (سواء الموجبة أو السالبة).

السهم (BTM)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على التحفظ المحاسبي، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن نسبة 73.9% من الشركات المبحوثة تمارس التحفظ المحاسبي، وهناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نوع قطاع الشركة وممارسة التحفظ المحاسبي، وأيضاً وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية وحجم الأصول وبين ممارسة التحفظ المحاسبي. أوصت الدراسة بضرورة زيادة ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي، وإجراء مزيد من الدراسات لتغطي متغيرات جديدة من أجل معرفة أسباب الانخفاض المستمر في ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في السوق.

دراسة (العنبي & خليفة، 2012) بعنوان: "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات السعودية، تمثلت عينة الدراسة بخمسين شركة مساهمة عامة سعودية مدرجة في السوق المالية السعودية للفترة من 2004-2010م، وقد اختيرت الشركات التي حققت الشروط التالية: ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وأن تتوفر لها جميع البيانات المطلوبة لتقدير متغيرات الدراسة، وقد تم استخدام نموذج (Basu, 1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات موضوع البحث لم تكن تتميز بالتحفظ المحاسبي، وأن فرضية عدم تماثلية الاعتراف بالأرباح والخسائر لم تتحقق في سوق السعودية المالي، ولهذا فإن التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات قد تحمل في طياتها كثير من المبالغة في التقديرات المحاسبية وتغليباً للأحداث الاقتصادية الجيدة، وهذا قد يخفض قدرتها على التنبؤ بالمستقبل. وبناءً على هذه النتائج، فإن الدراسة أوصت الجهات السعودية المنظمة لعمل السوق المالية فرض مزيد من القوانين والتشريعات التي تساهم في الرقابة على تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لما لذلك من أهمية في تحسين مستوى جودة الأرباح وزيادة شفافية الإفصاح المالي والشفافية المالية والإدارية، وكل ذلك يزيد من قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية في هذه الأسواق الناشئة.

الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Basu, 1997) بعنوان: "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings"

حيث يمكن أن تقوم هذه البنوك بتوفير خدمات متطورة لعملائها وتساهم في استقطاب المزيد من الاستثمار المؤسسي سواء المحلي أو العالمي.

دراسة ياسين (2008) بعنوان: "قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية العاملة في الأردن للفترة ما بين 1996 و 2005، وهي (13) بنكاً، واستخدم الباحث نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية وغير المتكررة والعمليات غير المستمرة كمقياسين للتحفظ، في حين استخدم مدى الالتزام بتعليمات الإفصاح كمقياس لجودة الإفصاح، وهيكل مجلس الإدارة كمقياس للحاكمية المؤسسية. ووضع الباحث ثلاثة أسئلة وثلاث فرضيات لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم أساليب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحليل البيانات واختبار العلاقات. توصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى جيداً من التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنوك التجارية الأردنية، وكذلك أن هناك أثراً للتحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية، وأن هذا الأثر يكون طردياً في بعض الأحيان وعكسياً في أحيان أخرى، وعند إدخال متغير الحاكمية المؤسسية ضمن التحليل لم يكن له تأثير جوهري على العلاقة بين مستوى التحفظ وجودة الإفصاح. تتبلور توصيات الدراسة في ضرورة اعتماد الجهات الرقابية المعنية بموضوع التحفظ المحاسبي وبيان أهميته وطرق قياسه، إضافة إلى تطوير مجالات البحث في هذا الإطار.

دراسة (شطناوي، 2012) بعنوان: "العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية": دراسة ميدانية. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية من قبل الشركات المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية والعوامل المؤثرة على هذا التحفظ (حجم الشركة، حجم الرافعة المالية، العائد على حقوق الملكية، قطاع الشركة)، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، وتمثلت عينة الدراسة بالشركات التي توفرت تقاريرها السنوية المالية للأعوام 2006 و 2007 و 2008 و 2009 وحسب دليل الشركات الصادر عن السوق. ولقياس درجة التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

البيانات المالية للشركات موضوع البحث من عام 2003-2009. ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام مدخلين هما نموذج (Basu 1997) ونموذج نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية. وتم اختبار أثر حجم الشركة، و عقود الدين، على مستوى التحفظ المحاسبي. كذلك تم تقسيم أحجام الشركات إلى قسمين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة وذلك على أساس إجمالي الأصول، أيضاً فيما يتعلق بعقود الدين، تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين حسب ارتفاع وانخفاض درجة الرفع المالي. أهم النتائج بينت أن تلك الشركات لديها مستوى معقول من التحفظ المحاسبي، وأن الشركات كبيرة الحجم لديها تحفظ محاسبي أكثر من الشركات الصغيرة. وكذلك أظهر نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أن الشركات تظهر التحفظ في تقاريرها المالية، بالإضافة لذلك إن عقود الدين لها تأثير على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وأن الشركات ذات الرفع المالي الأعلى تكون أكثر تحفظاً. يمكن القول أن أهم توصيات الدراسة ركزت على ضرورة إجراء المزيد من البحث لإيجاد معايير لتقييم مزايا وعيوب استخدام التحفظ المحاسبي في إعداد وعرض البيانات المالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، من خلال العرض السابق، يتضح من الدراسات السابقة: تركزت اهتمامات الباحثين بصفة أساسية على المسؤولية القانونية والتعاقدات المالية، كدوافع مهمة تساهم في زيادة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي كما في دراسات (Watts, 2002) و(أبو الخير، 2008) و(عبد الملك، 2012).

عموماً تم استخدام أنموذجين لقياس مستويات التحفظ المحاسبي وهما أنموذج (Basu, 1997) وهو يعتمد على الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة، أي الإعلان عن تقارير الأرباح السيئة (الخسائر) أسرع من الأرباح الحسنة (الأرباح)، وأنموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (أو عكس النسبة).

زيادة درجة التحفظ المحاسبي خلال السنوات الأخيرة نتيجة لسرعة استجابة الأرباح المحاسبية للأخبار السيئة عن الأخبار الجيدة كما تشير دراسات (عبيد، 2008) و(شتيوي، 2010).

أما أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيمكن تلخيصه بالآتي: أنها تبحث في اختبار فاعلية أنموذج Basu كأحد أهم مقاييس التحفظ المحاسبي في بيئة مختلفة عن البيئات التي طبق فيها هذا النموذج من الناحية التنظيمية والتشريعية وهي بيئة سوق الأوراق المالية الأردنية ومن خلال التطبيق على البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبي من خلال قياس السرعة التي يعكس بها الربح المحاسبي الأرباح غير السارة مع الأرباح السارة، حيث من المفترض طبقاً لفرضية السوق الكفاء على الأقل في صيغتها المتوسطة أن تستجيب أسعار أو عوائد الأسهم للمفاجأة التي يحملها الربح المحاسبي بصورة غير متحيزة، أي تستجيب إيجاباً للأرباح السارة التي يحملها الربح المحاسبي كما تستجيب سلباً وبندفس القدر للأرباح غير السارة التي يحملها الربح المحاسبي. وخلصت الدراسة إلى أن استجابة الربح السنوي للعوائد السالبة أسرع من استجابته للعوائد الموجبة، وهو ما يدل على وجود تحفظ محاسبي في الربح المحاسبي المعلن، أيضاً أن الأرباح تعتبر أكثر استجابة للخسائر غير المتوقعة من استجابتها للأرباح غير المتوقعة، من خلال قياسها باستخدام قيمة معامل التفسير للانحدار العكسي للأرباح. أهم التوصيات أشارت إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسات على أساس التغييرات في الأشكال التعاقدية والأنظمة الضريبية لأنها تعطي تفسيرات بديلة أخرى محتملة.7

دراسة (Hamdan and Al-Ataibi, 2011) بعنوان: "Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements". هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور معايير المحاسبة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في فحص قدرة هذا القطاع على تقديم مستوى معقول من التحفظ المحاسبي عند إعداد البيانات المالية. وقد تم اختبار أثر حجم الشركة، وعقود الدين، ونوع القطاع التي تنتمي له الشركة على التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu, 1997) أساساً. شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الكويت، أما عينة الدراسة فتضمنت 225 شركة نشرت بياناتها المالية في عام 2009. أظهرت النتائج أن البيانات المالية في الشركات الصغيرة كانت متحفظة، بينما في الشركات الكبيرة لم تكن كذلك، بالإضافة لذلك فإن عقود الدين لها تأثير على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، فالشركات الأقل مديونية لديها تحفظ أكثر من الشركات الأكبر مديونية، كما أن البيانات المالية في القطاع المالي أكثر تحفظاً. وأوصى الباحث بالتوسع في الدراسات التطبيقية لموضوع التحفظ المحاسبي.

دراسة (Khosroshahi, et.al., 2012) بعنوان: "Studying the Effective Factors on Level of Accounting Conservatism in Financial Statements". هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في البيانات المالية في الشركات المدرجة في بورصة طهران. تم اختيار 99 شركة لقياس متغيرات الدراسة وتم الاستعانة

القيم لفهم شكل البيانات وتوزيعها، وتعتبر الأساس لجميع الحسابات والاختبارات.

3- معامل الارتباط (Pearson correlation) لدراسة العلاقة بين المتغيرات أو العلاقة الخطية بين متغيرين، وقياس قوة العلاقة بين المتغيرات، كما يستخدم لحساب (R2) القوة التفسيرية للنموذج ويستخدم لإظهار العلاقة بين المتغيرات واتجاهها.

4- اختبار (One Sample t-test)، لاختبار الدلالة الإحصائية لجميع معاملات الاستجابة، حيث تم مقارنة (P-value) المرافقة (t-test) لكل متغير مع (α) لاختبار فعالية المتغير ومدى أهميته إحصائياً.

5- اختبار تحليل التباين الأحادي One way ANOVA لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة وبالتالي تحديد مدى فعالية النموذج، ومدى استمراريته كما أنه يستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات (ثلاثة أو أكثر).

6- اختبار (One Sample F-Test) لاختبار معنوية معادلة الانحدار المتعدد (Pre- و Post-adoption adoption)، حيث طالما هناك مجموعتين رئيسيتين فإنه يعتبر الاختبار المثالي للمقارنة بينهما.

مجتمع الدراسة:

شملت الدراسة كل المجتمع المتمثل بالبنوك التجارية الأردنية المتداولة أسهماً في سوق عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (13) بنكاً (www.exchange.jo).

مصادر بيانات الدراسة: لغايات تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها، تم جمع البيانات من مصدرين، الأول يتمثل بالقوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية من عام 2005-2012، والثاني تمثل بأدبيات الدراسة من كتب ودوريات ومقالات، والنشرات اليومية لسوق عمان للأوراق المالية.

أنموذج الدراسة: حيث أن تطوير أنموذج Basu لقياس فاعلية التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية يتضمن إضافة متغيرات جديدة للأنموذج الأساس، يمكن صياغة أنموذج الدراسة المعدل كما في الشكل (1):

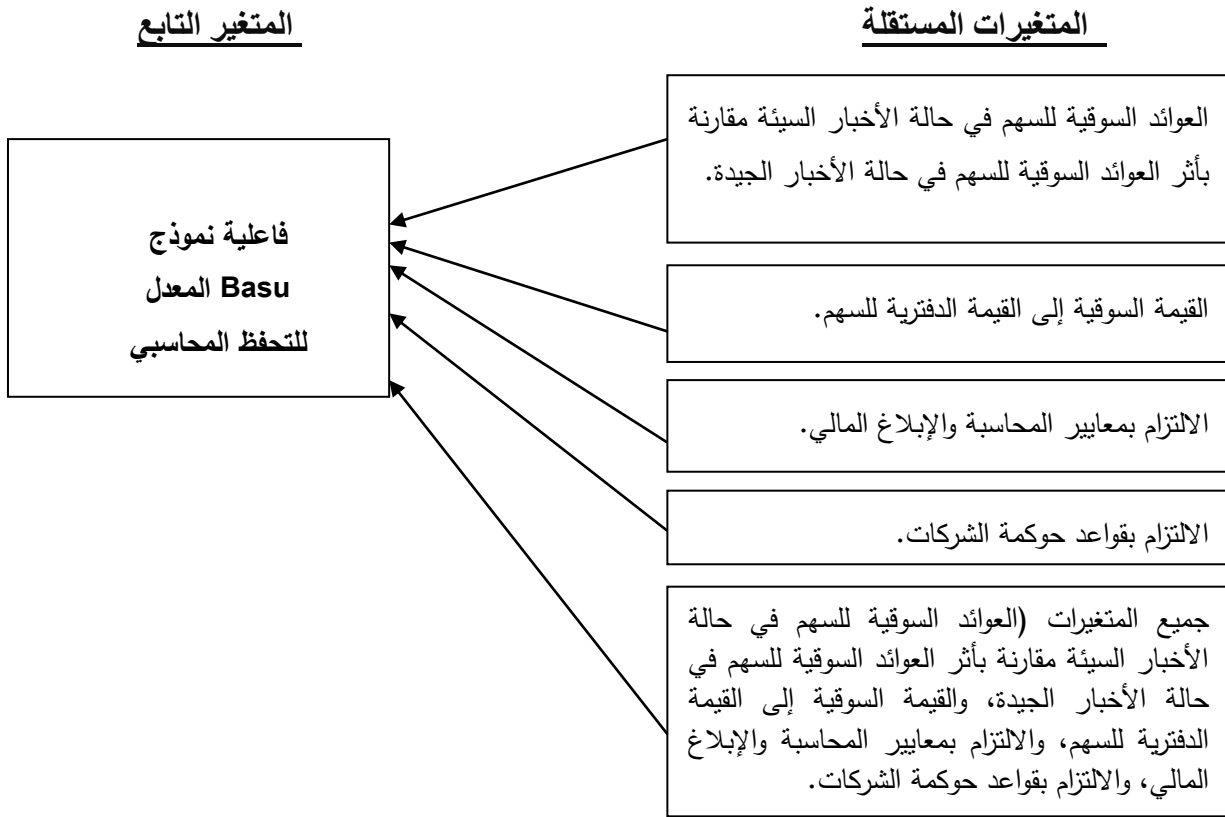
أنها أضافت متغيرات جديدة إلى متغيرات أنموذج Basu، وهي نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات على قياس التحفظ المحاسبي، حيث تم إضافة متغير معايير الإبلاغ المالي بسبب توجه تلك المعايير نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة بدلاً من مفهوم التكلفة التاريخية. ولأن السوق الأردني لا يتمتع بخاصية السوق الكفؤ والنشط (مطر، 1، 2011-30)، فإن ذلك سوف يؤدي إلى مزيد من الاجتهادات الشخصية الخاطئة، مما أدى إلى زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي، وتم إضافة متغير حوكمة الشركات بسبب وجود إطار عام لممارسات الإدارة الرشيدة حيث تلتزم الشركات المطبقة لقواعد الحوكمة بالإفصاح عن بيانات كمية ونوعية تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

منهجية الدراسة:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعان بالأساليب الإحصائية الملائمة وبواسطة البرنامج الإحصائي Minitab لتحليل بيانات الدراسة واختبار صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها. نظراً لأن بيانات الدراسة تجمع بين البيانات المقطعية (Cross Sectional Data) وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data)، فإن نموذج الانحدار المناسب لقياس العلاقة في هذا النوع من الدراسات، هو انحدار البيانات المجمعّة (Pooled Data Regression) والذي تمّ تطبيقه باستخدام البرنامج الإحصائي (Minitab) وقد تمّ تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي (autocorrelation) والمتعدد (multicollinearity) واختلاف التباين (heteroscedasticity). وللإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تمّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار (Anderson-Darling) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، حيث يجب أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً للحصول على قيمة معنوية وقابله للتطبيق في الحسابات والاختبارات.

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستخراج بيانات الإحصاء الوصفي للدراسة وتمثل أهم



الشكل (1)
أنموذج الدراسة

الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات.

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل مجتمعة (العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات) على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة:

اختبار مدى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي: تنتمي نماذج هذه الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General GLM Linear Model) الذي يتطلب قبل تطبيقه توافر التوزيع الطبيعي في البيانات، وإلا ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي لا يمكن تفسير الظاهرة محل البحث أو التنبؤ بها بصورة صحيحة.

فرضيات الدراسة: استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم عندما تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم في أول الفترة مرتفعة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

H03: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

H04: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية

Diagnostics) وذلك باحتساب معامل (Variance Inflation Factor (VIF لكل متغير مستقل، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بين (Gujarati, 2003) بأن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (10) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني.

اختبار التداخل الخطي: إن قوة النموذج الخطي العام (GLM) تعتمد أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة (independency). وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج سيعاني من مشكلة التداخل الخطي (multi-collinearity) وعندها فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق. عليه يتم استخدام مقياس (Collinearity

الجدول (1)

اختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة

The regression equation is Xit/Pit-1= 0.211 – 0.067DR – 0.000000R + 0.723 DR*R					
Predictor	Coef	SE Coef	T	P	VIF
Constant	0.21097	0.03916	5.39	0.000	
DR	-0.0675	0.1425	-0.47	0.637	2.201
R(it)	-.00000001	0.00000001	-0.93	0.353	1.061
DrRit	0.7228	0.5323	1.36	0.178	2.140
S = 0.301194 R-Sq = 3.5% R-Sq (adj) = 0.6%					
Analysis of Variance					
Source	DF	SS	MSE	F	P
Regression	3	0.33303	0.11101	1.22	0.305
Residual Error	100	9.07178	0.09072		
Total	103	9.40481			
Durbin-Watson statistic = 1.84929					
Variable	$VIF = \frac{(n - 1)(s_{x_j})^2 (SE_{b_j})^2}{MSE}$				
DR	2.201				
R	1.061				
R* DR	2.140				
<p>Standard deviation for the variable "j": s_{x_j} Standard error of the slope coefficient " b_j ": SE_{b_j} MSE: Mean square of the Errors</p>					

الحوكمة، وذلك بالاستناد على البيانات المنشورة للبنوك التجارية الأردنية.

من الجدول (3) نلاحظ أن الوسط الحسابي لنصيب السهم من الربح (EPS) يساوي (0.6615) وانحراف معياري (0.9104). أما المتوسط الحسابي فيساوي (0.2640)، كما أن القيمة الصغرى لنصيب السهم من الأرباح تساوي (0.013) والقيمة العظمى (4.67). كما أن المدى الربحي IQR يساوي (0.5397) حيث يشير إلى وجود 50% من المشاهدات في العينة المختارة تتحصر قيمتها بين (0.1378) و(0.6775).

إن الوسط الحسابي للعوائد (R) يساوي (3717749) وانحراف معياري (537797). كما أن القيمة الصغرى للعوائد تساوي (-1) والقيمة العظمى (2249438). كما أن المدى الربحي للعوائد يساوي (5718252) ومتوسط حسابي (2249438)، بما أن قيمة الوسط الحسابي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي، فإن ذلك يدل على أن العينة تميل إلى اليمين. وللحصول على عينة موزعة توزيعاً طبيعياً سيتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للعوائد. بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للعوائد، نجد أن الوسط الحسابي للعوائد (In R(it)) يساوي (12.761) وانحراف معياري (5.909) ومتوسط حسابي (17.790) كما أن القيمة الصغرى تساوي (-4.736) والقيمة العظمى (17.395) كذلك، فإن المدى الربحي يساوي (1.974). من السابق نلاحظ تحسن البيانات واقتربها للتوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة المتوسط الحسابي والوسط الحسابي متقاربة.

أما الجدول (4)، فيبين عدم وجود ارتباط خطي ذو أهمية بين العوائد (R) ونصيب السهم من الربح (EPS)، حيث أن معامل الارتباط (Pearson correlation) يساوي (-0.043) وهي قيمة سالبة قريبة من الصفر. ليست ذات قيمة إحصائية جوهرية حيث أن (P-value = 0.668).

من الجدول (1) يلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون الـ (10) مما يعني أن نماذج الدراسة تخلو من مشكلة التداخل الخطي.

اختبار الارتباط الذاتي: تظهر مشكلة الارتباط الذاتي (autocorrelation) في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة الأنموذج إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة. وللتحقق تم استخدام اختبار (D-W Durbin Watson). وبعد حساب القيمة (DW) تقارن مع القيمتين الجدولتين (dL) والتي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و(dV) والتي تمثل الحد الأقصى لانعدام الارتباط الذاتي، وذلك حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة، ويتم قبول أو رفض الفرضية العدمية (H0) بناءً على نتيجة المقارنات.

وحيث بواسطة اختبار (Durbin-Watson) يكون H0 : النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، و Ha: النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، فمن الجدول (2) نجد أن قيمة (DW= 1.84929) واختبار قيمه معنوية (α= 0.05)، فإن قيمة (dL=1.61) وقيمة (dV=1.74). وأن قيمة (DW) لا تقع ضمن المدى (dV>dL) وبناءً على ذلك فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار فرضيات الدراسة:

بعد التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، نقوم باختبار نماذج الدراسة، بحيث يتم أولاً قياس مستوى التحفظ المحاسبي لأرباح البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج Basu. ومن ثم قياس التحفظ المحاسبي للبنوك موضوع البحث من خلال إضافة متغيرات جديدة تؤثر على التحفظ المحاسبي، وهي القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ومدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وتطبيقات متطلبات

الجدول (2)

اختبار الارتباط الذاتي في أنموذج الدراسة

Durbin-Watson (d)	variable
1.84929	Xit/Pit-1
A=0.05	
From Durbin-Watson tables: dV= 1.74, dL= 1.61	
n=104 عدد مشاهدات العينة	
k=3 عدد المتغيرات المستقلة	

الجدول (3)

يبين الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرئيسية في الدراسة

Variable	(EPS)	R (it)	Ln (R(it))
Mean	0.6615	3717749	12.761
St. Dev	0.9104	5377973	5.909
Variance	0.8289	2.89226×10 ¹³	34.913
Min	0.013	-1	-4.736
Q1	0.1378	0	13.675
Median	0.2640	2249438	14.790
Q3	0.6775	5718252	15.650
Max	4.6700	35872785	17.395
IQR	0.5397	5718252	1.974

الجدول (4)

الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

		R	EPS
R	Pearson Correlation	1	-0.043
	Sig. (2tailed)		0.668
	N	104	104

الجدول (5)

التحفظ المحاسبي بعد الفصل على أساس الأخبار السيئة بالمقارنة مع حالة الأخبار الجيدة في البنوك التجارية الأردنية

Xit /Pit-1= α + β1Rit+β2DRit + β3(Rit*DRit)+ Uit											
Bad News (DR=1)				Good News (DR=0)							
المعاملات	معامل الاستجابة	(t)	P-value	معامل الاستجابة	(t)	P-value					
A	0.249889	0.59302	0.568	1.36746	1.50366	0.137					
β1	0.443560	2.66637	0.026	-0.11882	-1.96292	0.054					
R2	44.13%			5.08%							
S	0.676798			0.548269							
Analysis of Variance						Analysis of Variance					
Source	DF	SS	MS	F	P	Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	3.257	3.257	7.11	0.026	Regression	1	1.158	1.158	3.85	0.054
Residual Error	9	4.123	0.458			Residual Error	72	21.64	0.301		
Total	10	7.379				Total	73	22.801			

الأولى في حالة الأخبار الجيدة والقول بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية ويعزى ذلك لقلة البيانات المرتبطة بالأخبار الجيدة في العينة". ومن النتائج أعلاه، ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة ونصها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية".

اختبار الفرضية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم عندما تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم في أول الفترة مرتفعة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية".

اختبار الفرضية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية". بالاعتماد على الجدول (5):

نلاحظ بأن معامل الميل (β_1) يساوي (0.44356) وقيمة (t-test) =2.666 و (P-value=0.026)، وهذا مهم إحصائياً لأن قيمة (t) أكبر من قيمتها الجدولية واحتمال (P-value) أقل من (0.05). لذا يمكن رفض الفرضية العدمية الأولى والقول بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم في حال الأخبار السيئة على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية". وفي حالة الأخبار الجيدة فإن قيمة (t=-1.96292) وأقل من قيمتها الجدولية و باحتمال (P-value = 0.05). لذا ترفض الفرضية العدمية

الجدول (6)

اختبار العلاقة بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم باستخدام نموذج (Basu, 1997)

Xit /Pit-1= $\alpha + \beta_1 Rit-1 + \beta_2 DRit-1 + \beta_3(Rit-1 \times DRit-1) + \beta_4 MTBit-1 + \beta_5 MTBit-1 \times Rit-1 + \beta_6 MTBit-1 \times DRit-1 + \beta_7 MTBit-1 \times Rit-1 \times DRit-1 + U_{it}$						
النموذج المعدل			النموذج الأصلي			المعاملات
P-value	(t)	معامل الاستجابة	P-value	(t)	معامل الاستجابة	
0.005	2.88538	3.11209	0.148	1.46	1.3675	A
0.001	-3.42255	-0.24909	0.060	-1.91	-0.11882	R
0.012	-2.56648	-3.12635	0.267	-1.12	-1.1176	DR
0.001	3.49613	0.74189	0.000	3.70	0.5624	DR×R
0.002	-3.14255	-0.23920				MTB
0.001	3.39226	0.01875				MTB×R
0.068	1.85331	0.23852				MTB×DR
0.181	-1.35110	-0.08045				MTB×DR×R
34.28%			17.3%			R ²
0.515726			0.563998			S
Analysis of Variance						النموذج الأصلي ANOVA
Source	DF	SS	MS	F	P	
Regression	3	5.3947	1.7982	5.65	0.001	
Residual Error	81	25.7656	0.3181			
Total	84	31.1603				
Analysis of Variance						النموذج المعدل ANOVA
Source	DF	SS	MS	F	P	
Regression	7	10.6804	1.5258	5.74	0.00	
Residual Error	77	20.4800	0.2660			
Total	84	31.1603				

التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية".

اختبار الفرضية الثالثة: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية". لاختبار هذه الفرضية سيتم تحليل مدى اختلاف مؤشرات التحفظ بين البنوك التجارية الأردنية المقيدة في سوق عمان للأوراق المالية على مدار الفترة 2005 - 2012، وذلك من خلال اختبار مدى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي بشكل عام بعد الإلزام بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لأول مرة وذلك في عام 2009، مقارنة بمستوى التحفظ قبل الإلزام بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية قبل عام 2009. عند اختبار المعادلة السابقة على عينتين فرعيتين، بين الفترة السابقة لإلزامية التطبيق (2005-2008)، والفترة اللاحقة لإلزامية التطبيق للفترة الواقعة بين (2009-2012)، فإن الاستجابة الإضافية للإخبار السيئة بالمقارنة مع الأخبار الجيدة يتم قياسها من معامل الانحدار (β_3) للمتغير ($R*DR$). في التقارير المتحفظة (Conservative reporting)، يتوقع أن يكون معامل الاستجابة (β_3) للمتغير ($R*DR$) موجباً أما بالنسبة للمعاملات ($\beta_2 / \beta_2 + 2\beta$)، يتوقع أن تكون أكبر من الواحد الصحيح، حيث يقيس المؤشر السابق نسبة استجابة حساسية الأرباح للأخبار السيئة مقارنة إلى حساسية استجابتها للأخبار الجيدة. فإذا كان مقدار المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، فإن ذلك يشير إلى أن الأخبار السيئة يتم الاعتراف بها بدرجة أسرع بالمقارنة مع الأخبار الجيدة. كذلك فإن معامل الاستجابة (β_3) للمتغير ($R*DR$) يجب أن يكون أعلى للفترة اللاحقة لإلزامية التطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) من الفترة السابقة لإلزامية التطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، كذلك فإن النسبة يجب أن تكون عالية نسبياً. يمكن اختبار فرضية أثر معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على التحفظ المحاسبي باستخدام النهج البديل الذي يعتمد على نموذج Basu المعدل.

$$\text{Xit} / \text{Pit} - 1 = \alpha + \beta_1 \text{Rit} + \beta_2 \text{DRit} + \beta_3 (\text{Rit} * \text{DRit}) + \beta_4 \text{IFRSit} - 1 + \beta_5 \text{IFRSit} - 1 * \text{Rit} + \beta_6$$

$$\text{IFRSit} - 1 * \text{DRit} + \beta_7 \text{IFRSit} - 1 * \text{Rit} * \text{DRit} + \text{Uit}$$

باستخدام أسلوب القياس الثنائي، حيث أعطي للمتغير (IFRS) قيمة (1) عن الفترة اللاحقة لإلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وقيمة (صفر) للمتغير (IFRS) عن الفترة السابقة لإلزامية تطبيق معايير المحاسبة

يعرض الجدول (6) نتائج الأتمودج المعدل بإضافة متغيرات تعكس زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عن واحد. وتقدم نتائج الأتمودج بعض الدلالات على أن تعامل السوق مع الأخبار السيئة يتوقف على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. فإذا كانت هذه النسبة أقل من واحد فإن السوق لا يتأثر كثيراً بالتحفظ المحاسبي ولا ينعكس ذلك في العائد بصورة كبيرة لأن السعر منخفض أساساً، لهذا يأتي معامل استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد غير مرتفع. إن معامل الاستجابة للعوائد الموجبة انخفض إلى (-0.24909) بعد أن كان (0.11882). والدلالة الثانية أن معامل الاستجابة للأخبار السيئة ارتفع إلى (0.74189) وذات قيمة إحصائية مهمة (P-value = 0.001) بعد أن كان (0.5624) وذات قيمة معنوية. أما الدلالة الثالثة أن عدم تماثل استجابة الأرباح المحاسبية للأخبار السيئة والأخبار الجيدة ما زال قائماً، حيث أن معامل الاستجابة للأخبار الجيدة تختلف عن معامل الاستجابة للأخبار السيئة على التوالي (0.24909 ، 0.74189). والدلالة الأخيرة هي أنه عندما تكون النسبة أكبر من واحد فإن معاملات الاستجابة الإضافية ليست في صالح التحفظ وذات قيمة معنوية. والاستجابة للعوائد الموجبة (0.01875) وهي قيمة موجبة وذات قيمة إحصائية معنوية حيث أن (P-value = 0.001). أما الاستجابة للعوائد السالبة فهو ذا قيمة سالبة (-0.08045) وذات قيمة غير معنوية حيث أن (P-value = 0.181). حيث أن هذه النتائج في مجملها تؤيد الفرض البديل فإن معامل استجابة الأرباح للعوائد يتوقف على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أول الفترة.

يتضح من النتيجة أعلاه، بأن هناك فاعلية لأنموذج Basu المعدل بإضافة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية. حيث نلاحظ بعد اختبار العلاقة بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم وأنموذج (Basu, 1997) على العينة بالكامل بأن القوة التفسيرية لأنموذج المعدل ارتفعت إلى (34.28%) بعد أن كانت في النموذج الأصلي (17.3%)، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوجد تحيز في الربح المحاسبي (إشارة معامل DR سالبة). وأيضاً نجد أن تعامل البنوك التجارية مع الأخبار السيئة يتوقف على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من واحد، فإن السوق يتأثر كثيراً بالتحفظ المحاسبي وبالعكس، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوائد السوقية للسهم عندما تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم في أول الفترة مرتفعة على

الواقعة بعد إلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS). بالنسبة لاختبار (F-test) حيث تم استخدامه لاختبار الأهمية من الناحية الإحصائية لمقارنة أهمية الفرق بين معاملات الانحدار للفترة الواقعة قبل وبعد الإلزام بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، فإن قيمة معامل الاستجابة (β_7) للمتغير ($R*DR*IFRS$) تساوي (0.571) وهي قيمة موجبة كما هو متوقع، حيث تشير إلى وجود أثر إيجابي على الأرباح بعد إلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) مقارنة بقبل إلزامية التطبيق، ولكن هذه القيمة ليست جوهرية حيث أن ($P\text{-value}=0.149$). حيث يظهر أن التحفظ المحاسبي قد تحسن بعد الفترة الواقعة بعد إلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لكن ليس ذا فروق إحصائية جوهرية. ومن النتائج أعلاه، تقبل الفرضية العدمية والتي تنص على "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية".

والإبلاغ المالي الدولية. المتغير (IFRS) تم تحديده بناءً على سنة الإلزام. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى ($R*DR, DR, R$) فقد تم تعريفها مسبقاً، وهي نفس المتغيرات المعتمدة في نموذج (Basu, 1997) الأساسي.

إن المتغير الأكثر أهمية في المعادلة هو ($R*DR*IFRS$). حيث أن معاملات الانحدار التفاعلية (β_3, β_7)، تقيس استجابة الأرباح إلى الأخبار السيئة بالمقارنة مع الأخبار الجيدة بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. β_3 معامل الانحدار للمتغير ($R*DR$)، و β_7 : معامل الانحدار للمتغير ($R*DR*IFRS$). النتائج أعلاه تبين بأن معامل الانحدار (β_7) للمتغير ($R*DR*IFRS$) موجب، حيث أن قيمته تساوي (0.5715) وقيمة (t) المحسوبة تساوي (1.46) ولكنها ليست ذات قيمة إحصائية جوهرية حيث أن ($P\text{-value} = 0.149$). وبما أنها ليست ذات قيمة إحصائية هامة (على غير المتوقع) فإن هذه القيمة تشير إلى عدم وجود أثر واضح للتحفظ المحاسبي للفترة

الجدول (7)

معادلة الانحدار لأنموذج Basu المعدل بإضافة (IFRS) باستخدام جميع البيانات في البنوك التجارية الأردنية خلال 2005-2012

Regression Analysis Xit /Pit-1 verses						
Rit-1, DRit-1, DRit-1×Rit-1 , IFRS it-1, DRit-1 ×IFRS it-1, Rit-1 ×IFRS it-1, Rit-1 × DRit-1 ×IFRSit-1						
Xit /Pit-1= $\alpha + \beta_1$ Rit-1+ β_2 DRit-1 + β_3 (Rit-1×DRit-1)+ β_4 IFRSit-1+ β_5 IFRSit-1× Rit-1 + β_6 IFRSit-1 × DRit-1 + β_7 IFRSit-1× Rit-1×DRit-1 +Uit						
Variables	Coef	Sig	T			
Intercept	0.323	0.816	0.23			
R	-0.04146	0.668	-0.43			
DR	-0.439	0.763	-0.30			
R×DR	0.2862	0.254	1.15			
IFRS	0.237	0.931	0.09			
DR ×IFRS	1.281	0.660	0.44			
R×IFRS	-0.0303	0.866	-0.17			
R × DR ×IFRS	0.5715	0.149	1.46			
R2	21.7%					
S	0.563001					
R2-adjusted	14.6%					
The regression equation is						
Xit /Pit-1= 0.32- 0.0415 Rit-1-0.44 DRit-1 + 0.286 DRit-1 × Rit-1 + 0.24 IFRS it-1+ 1.28 DR it-1×IFRS it-1 - 0.030 R it-1×IFRS it-1 + 0.571 R it-1×DR it-1×IFRS it-1						
ANOVA	Analysis of Variance					
	Source	DF	SS	MS	F	P
	Regression	7	6.7537	0.9648	3.04	0.007
	Residual Error	77	24.4067	0.3170		
	Total	84	31.1603			

2006-2007) قبل الإلزام مع السنوات الخمسة الأخيرة (2008-2009-2010-2011-2012) بعد الإلزام لعمل اختبار الفرق بين المجموعتين للوقوف على التغيير الجوهرى في مستوى التحفظ المحاسبى خلال الفترتين للتأكد من مدى وجود اختلاف جوهرى في مستوى التحفظ المحاسبى بشكل عام بين البنوك التجارية الأردنية موضوع البحث. يمكن أيضاً اختبار فرضية أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات باستخدام النهج البديل الذي يعتمد على نموذج Basu المعدل.

اختبار الفرضية الرابعة: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبى للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات". سيتم استخدام نموذج (Basu, 1997) المعدل كأساس لقياس أثر تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات على التحفظ المحاسبى للبنوك التجارية الأردنية، ودرجة التحفظ المحاسبى قبل الإلزام بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات. مع العلم بأنه تم إلزام البنوك من قبل البنك المركزي بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات بتاريخ 2007/12/31. أيضاً سيستخدم النموذج المعدل للحصول على معاملات الانحدار لكل سنة من سنوات الدراسة، ثم مقارنة السنوات الثلاثة الأولى (2005-

الجدول (8)

معادلة الانحدار لنموذج Basu المعدل بإضافة حوكمة الشركات (CG) باستخدام جميع البيانات في البنوك التجارية الأردنية خلال 2012-2005

Regression Analysis Xit /Pit-1 verses Rit, DRit, DRit×Rit , CG it, DRit ×CG it, Rit ×CG it, Rit × DRit ×CGit						
Xit /Pit-1= α+ β1 Rit+β2 DRit + β3(Rit×DRit)+ β4 CGit+β5 CGit× Rit + β6 CGit × DRit + β7 CGit× Rit×DRit +Uit						
Variables	Coef	Sig	T			
Intercept	-0.012	0.994	-0.01			
R	-0.0149	0.895	-0.13			
DR	-0.104	0.950	-0.06			
R×DR	0.2597	0.314	1.01			
CG	0.88	0.719	0.36			
DR ×CG	0.639	0.808	0.24			
R×CG	-0.0748	0.649	-0.46			
R × DR ×CG	0.616	0.114	1.60			
R2	21.8%					
S	0.562699					
R2-adjusted	14.6%					
The regression equation is						
Xit /Pit-1= - 0.01 - 0.015 Rit-0.10 DRit + 0.260 DRit × Rit + 0.88CG it+ 0.64 DR it×CG it - 0.075 R it×CG it + 0.616 R it×DR it×CG it						
ANOVA	Analysis of Variance					
	Source	DF	SS	MS	F	P
	Regression	7	6.7798	0.9685	3.06	0.007
	Residual Error	77	24.3805	0.3166		
	Total	84	31.1603			

البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات".

اختبار الفرضية الخامسة: والتي نصت على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المجتمعة (العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات) على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية". لاختبار هذه الفرضية سيتم إضافة جميع متغيرات الدراسة على أنموذج (Basu, 1997) الأساسي والمتمثلة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات، وذلك لقياس مدى فاعلية النموذج المطور لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية.

الأنموذج المطور إذن يشمل إضافة المتغيرات (MTB، CG، IFRS)، حيث أن جميع المتغيرات تم تعريفها مسبقاً، وهي تأخذ قيمةً تساوي واحد أو صفر. أما المتغيرات الأكثر أهمية فهي (MTB×R×DR، IFRS×R×DR، CG×R×DR) حيث أنها معاملات الاستجابة التفاعلية.

β3: معامل الاستجابة للمتغير R×DR. و β7: معامل الاستجابة للمتغير MTB×R×DR.

β11: معامل الاستجابة للمتغير IFRS×R×DR. و β15: معامل الاستجابة للمتغير CG×R×DR.

تقيس المعاملات تلك استجابة الأرباح إلى الأخبار السيئة بالمقارنة مع حالة الأخبار الجيدة بناءً على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية MTB×R×DR، وبعد إلزامية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS×R×DR، وبعد إلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات CG×R×DR على التوالي. من الجدول (9) يتبين أن معامل الاستجابة للمتغير (IFRS×R×DR) موجب كما هو متوقع، حيث أن قيمته تساوي (0.6011) وقيمة (t) المحسوبة تساوي (1.3)، ولكنها ليست ذات قيمة إحصائية جوهرية، حيث أن (P-value) تساوي (0.197). أما بالنسبة للمتغير (CG×R×DR) فلم تُظهر النتائج أي معلومة جديدة، وذلك لارتباط المتغير ببعض المتغيرات المستقلة، لذلك تم حذفه من معادلة الانحدار. كما لم يظهر الأنموذج المطور أي إضافة نوعية للمتغير (MTB×R×DR). في ضوء تلك النتائج تقبل الفرضية العدمية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المجتمعة (العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار السيئة مقارنة بأثر العوائد السوقية للسهم في حالة الأخبار الجيدة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

من الجدول (8) وحسب أنموذج Basu المعدل بعد إضافة المتغير حوكمة الشركات (CG)، يمكن اختبار الفرضية (أثر حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي):

$$\text{Xit} / \text{Pit} - 1 = \alpha + \beta_1 \text{Rit} + \beta_2 \text{DRit} + \beta_3 (\text{Rit} \times \text{DRit}) + \beta_4 \text{CGit} + \beta_5 \text{CGit} \times \text{Rit} + \beta_6 \text{CGit} \times \text{DRit} + \beta_7 \text{CGit} \times \text{Rit} \times \text{DRit} + \text{Uit}$$

باستخدام أسلوب القياس الثنائي، أعطي للمتغير قيمة (1) عن الفترة اللاحقة لإلزامية التطبيق، وقيمة (صفر) عن الفترة السابقة لإلزامية التطبيق، والفترة الواقعة قبل الإلزام تمتد من 2005 إلى نهاية 2007، بينما الفترة الواقعة بعد الإلزام تمتد من (2008-2012). أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فقد تم تعريفها مسبقاً، وهي نفس المتغيرات المعتمدة في نموذج (Basu, 1997) الأساسي.

إن معادلة الانحدار لأنموذج Basu المعدل تم اختبارها بناءً على المشاهدات للبنوك التجارية الأردنية للفترة الواقعة بين (2005-2012)، أما المتغير الأكثر أهمية في المعادلة فهو (CG×R×DR)، حيث أن معاملات الانحدار التفاعلية (β3، β7)، تقيس استجابة الأرباح إلى الأخبار السيئة بالمقارنة مع الأخبار الجيدة بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق حوكمة الشركات.

β3: معامل الانحدار للمتغير (R×DR)، و β7: معامل الانحدار للمتغير (R×DR×CG).

وكما هو متوقع، فإن معامل الاستجابة (β7) للمتغير (R×DR×CG) موجب، حيث أن قيمته تساوي (0.616) وقيمة (t) المحسوبة (1.60) ولكنه ليس ذا قيمة إحصائية جوهرية، حيث أن (P-value) تساوي (0.114). أما بالنسبة لاختبار (F-test) في جدول رقم (26) للمتغير (R*DR*CG) فنلاحظ أن قيمة (F) للمتغير (R*DR*CG) تساوي (2.52) وليست ذات قيمة إحصائية جوهرية حيث أن (P-value) تساوي (0.116). مع أنه ليس هناك قيمة إحصائية مهمة، فإن هذه القيمة الموجبة لمعامل الاستجابة للمتغير (R×DR×CG) تشير على عدم وجود أثر واضح للتحفظ المحاسبي للفترة الواقعة بعد الإلزامية بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات (CG). حيث يظهر أن التحفظ المحاسبي قد تحسن بعد الإلزامية بتطبيق حوكمة الشركات ولكن ليس ذا فروق إحصائية جوهرية. والخلاصة أن التحفظ المحاسبي موجود للفترتين الواقعتين قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات، ويظهر ارتفاعاً للفترة الواقعة بعد الإلزامية بتطبيق حوكمة الشركات. وعليه تقبل الفرضية العدمية والتي تنص على "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في

للسهم، ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وحوكمة الشركات) على التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية".

(9) الجدول

معادلة الانحدار لنموذج Basu المطور بإضافة المتغيرات (IFRS, CG, MTB) باستخدام جميع البيانات في البنوك التجارية الأردنية خلال 2005-2012

$X_{it}/P_{it-1} = \alpha + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 (R_{it} \times DR_{it}) + \beta_4 MTB_{it} + \beta_5 MTB_{it} \times R_{it} + \beta_6 MTB_{it} \times DR_{it} + \beta_7 MTB_{it} \times R_{it} \times DR_{it} + \beta_8 IFRS_{it} + \beta_9 IFRS_{it} \times R_{it} + \beta_{10} IFRS_{it} \times DR_{it} + \beta_{11} IFRS_{it} \times R_{it} \times DR_{it} + \beta_{12} CG_{it} + \beta_{13} CG_{it} \times R_{it} + \beta_{14} CG_{it} \times DR_{it} + \beta_{15} CG_{it} \times R_{it} \times DR_{it} + U_{it}$						
Variables	Coef	Sig	T			
Intercept	3.296	0.083	1.76			
R	-0.2659	0.050	-1.99			
DR	-4.016	0.052	-1.98			
R×DR	0.5391	0.229	1.21			
MTB	-0.25769	0.004	-3.01			
MTB×R	0.020247	0.002	3.22			
MTB×DR	0.3457	0.029	2.22			
MTB×R×DR	-0.05524	0.524	-0.64			
IFRS	0.314	0.945	0.07			
IFRS×R	-0.0166	0.956	-0.06			
IFRS×DR	0.555	0.848	0.19			
IFRS×R×DR	0.6011	0.197	1.30			
CG	0.993	0.818	0.23			
CG×R	-0.0617	0.832	-0.21			
	* CG×DR is highly correlated with other X variables, so CG×DR has been removed from the equation. * CG×R×DR is highly correlated with other X variables, so CG×R×DR has been removed from the equation.					
R ²	37.9%					
S	0.522005					
R ² -adjusted	26.5%					
The regression equation is $X_{it}/P_{it-1} = 3.3 - 0.266R_{it} - 4.02DR_{it} + 0.539DR_{it} \times R_{it} - 0.258MTB_{it} + 0.0202MTB_{it} \times R_{it} + 0.346MTB_{it} \times DR_{it} - 0.0552MTB_{it} \times DR_{it} \times R_{it} + 0.31IFRS_{it} - 0.017R_{it} \times IFRS_{it} + 0.55DR_{it} \times IFRS_{it} + 0.601R_{it} \times DR_{it} \times IFRS_{it} + 0.99CG_{it} - 0.062CG_{it} \times R_{it}$						
ANOVA	Analysis of Variance					
	Source	DF	SS	MS	F	P
	Regression	13	11.8136	0.9087	3.33	0.001
	Residual Error	71	19.3467	0.2725		
	Total	84	31.1603			

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة توصلت الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

يعتبر الأنموذج المطور بموجب هذه الدراسة أكثر فاعلية في قياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية من الأنموذج الاساس نظراً لأن القوة التفسيرية له تزيد عن الضعف.

توافر البيانات المرتبطة بالأخبار السيئة وقلة البيانات المرتبطة بالأخبار الجيدة في البنوك التجارية الأردنية.

ضعف في تطبيق قواعد حوكمة الشركات في تلك البنوك، فبالرغم من إلزامية التطبيق فإن التحسن في درجة التحفظ المحاسبي للفترة بعد الإلزامية مقارنة بما قبلها غير ذا أهمية.

التوصيات:

استناداً إلى الاستنتاجات السابقة توصي الدراسة بالآتي:
ضرورة قيام الجهات الرقابية المعنية بالبنوك التجارية الأردنية باستخدام أنموذج Basu المطور في هذه الدراسة لتسهيل إجراء المقارنات في إطار المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ليضفي بعداً جديداً ومهما في مجال قياس وتحليل الأداء لتلك الشركات.

1- إجراء مزيد من الدراسات لقياس مستويات التحفظ

المحاسبي في بيئة الأعمال الأردنية، وإدخال متغيرات جديدة يمكن أن يكون لها أثر على التحفظ المحاسبي مثل (المساءلة القانونية، وتطبيق القيمة العادلة، والدعاوى القضائية)، واستخدام نماذج أخرى للبحث في مدى ملاءمتها لبيئة الأردن وفي مختلف القطاعات الاقتصادية مثل أنموذج (Feltham and Ohlson, 1995) وغيره.

المراجع

العتيبي، م. خليفة، م. (2012). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة السعودية.

مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٧٦.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، (2013). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير

المحاسبة الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبوغزالة الدولية، عمان. محسن، د. (2013)، قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات

المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

ياسين، م. (2008). قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات

المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

Ahmed, A. and Duellman S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of Accounting and Economics*, 43, (2/3): 411-437.

Balachandran, S. and Mohanram, P. (2006). "Conservatism and the value relevance of financial information", Working Paper, Columbia University, :229-238.

Ball, R. and Sadaka. (2005). "Is Accounting Conservatism Due to Debt Equity Markets ? An International Test of Contracting and Value Relevance" Theories of Accounting, Available From www.ssm.com, 1-51.

Ball, R. Robin, A. and Sadka, G. (2008). 'Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism'. *Review of Accounting Studies*, 13,(2/3) :168-205.

Basu, S. (1997). "The Conservatism Principle and The

البنك المركزي الأردني، منشورات، (<http://www.cbj.gov.jo>).
جمعية البنوك الأردنية (2013). التقرير السنوي، عمان، الأردن، (<http://www.abj.org.jo>)

حمدان، ع. (2011). تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة جامعة الملك سعود، م23، العلوم الإدارية (2)، الرياض، ص.253-284.

حمدان، ع. (2012). التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد: 38 العدد:144 (((بحدف))).

السهلي، م. (2009). "التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 16- عدد 1، الكويت، ص.7-25.

شطانوي، أ. (2012)، العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

عبد الملك، ا. (2012). أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري: دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول. ص 1-41.

عبيد، ا. (2008). دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، ورقة عمل مقدمة للندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض.

- Jain, P. and Rezaee, Z. (2004). "The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism". Working Paper Series, available at: www.ssm.com. p.11.
- Khosroshahi, M. A. Khanqah, V.T. Ghanavati, E. (2012). "Studying the Effective Factors on Level of Accounting Conservatism in Financial Statements". Journal of Basic and Applied Scientific Research, www.textroad.com, 2, (12): 12574-12581.
- LaFond, R. and Roychowdhury, S. (2008). "Managerial Ownership and Accounting Conservatism". Journal of Accounting Research, 46, (1): 101-135.
- Lara, J. Osma, B. and Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance, Review of Accounting Studies, 14, (1): 161-201.
- Penman, S. H. and Zhang, X.J. (2002). "Accounting conservatism, The quality of earnings, and stock returns". The Accounting Review, 77, (2): 237-264.
- Pope, P. E. and Walker, M. (2003). "Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition and asymmetric earnings timeliness", Working paper, Lancaster University/University of Manchester: 53-57.
- Ryan, S. G. (2006). "Identifying Conditional Conservatism". European Accounting Review, 15, (4): 511-525.
- Watts, R. L. (1993). "A Proposal for Research on Conservatism, Financial Research and Policy". Working Paper Series, University of Rochester, 1-24.
- Watts, R. L. and Zimmerman, J. L. (1986). Positive Accounting Theory. Englewood Cliffs, NJ. Prentice-Hal.
- Watts, R.L. (2003). "Conservatism in accounting. Part I: explanations and implications, Part II: evidence and research opportunities", Accounting Horizons, 17, (3): 207-221.
- Asymmetric Timeliness of Earnings". Journal of Accounting and Economics, (24): 3-37.
- Bauwhede, H. (2007). "The impact of conservatism on the cost of debt: Conditional versus unconditional conservatism". Working paper, Katholieke Universiteit Leuven, 1-35.
- Beaver, W. (2000). "Perspective on Recent Capital Market Research". The Accounting Review, 77, (2): 208-209.
- Beaver, W. and Lambert, R. and Morse, Dale. (1980). "The information content of security prices". Journal of Accounting and Economics, Elsevier, 2, (1): 3-28.
- Biddle, G.C. Ma. M.L. Song, F.M. (2010). "Accounting conservatism and bankruptcy risk". Working paper, The University of Hong Kong, :1- 49.
- Feltham G. and Ohlson J. (1995). Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities, Contemporary Accounting Research, 11: 689-731.
- Financial Accounting Standards Board (FASB), (1980). Conceptual Framework for Financial Reporting : Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-Useful Financial Reporting Information, Preliminary View, Norwalk, (Ct:FASB), Available: <http://www.fasb.org>, par.93-95,722.
- Gujarati, D.N. (2003). Basic Econometrics, (4th edition) New York: McGraw-Hill Book, Com., 147, 342.
- Hamdan, A. (2011). "Evaluation of the Conservatism Level in Kuwait Stock Exchange: By Using Basu Model". Journal of Modern Accounting and Auditing, 7, (4): 391-396.
- Hamdan, A. Abzakh, M. and Al-Ataibi, M. (2011). "Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements". International Business Research, 4, (3): 145—155

Developing Basu Model to Measure Earnings Conservatism In Jordanian Commercial Banks

**Laith Akram Muflih AL-Qudah & Abdulsattar A. Alkubaisi*

ABSTRACT

The study aims to developing the (Basu) model to measure accounting conservatism of earnings in Jordanian commercial banks. To achieve this objective, we focus on factors affecting the conservative earnings (market returns in the case of bad news compared to the impact of market returns in the case of good news, the ratio of market value to book value per share, international financial reporting standards, and corporate governance). This study has 104 observations; based on the published financial statements of (13) Jordanian Commercial Banks as listed on the Amman Stock Exchange from 2005 to 2012.

The study used the covenant statistical methods and the Minitab statistical program, built on Cross-sectional and time series analysis, to compile, analyze, and to test the validity of the hypotheses.

The findings can be summarized as follows: there is a statistical significant positive impact of market returns in the case of bad news compared to the impact of market returns in the case of good news, There is a significant statistical impact of market returns when the ratio of market-value to book-value is higher in the beginning period, and there are no statistical significant differences in the level of earnings conservatism in all Jordanian commercial banks after applying and international financial reporting standards. Also, there are no statistical significant differences in the level of conservative earnings in Jordanian commercial banks after applying the corporate governance rules, the study shows the lack of the statistical significant differences when all mentioned factors combined to earnings conservatism in all Jordanian commercial banks.

Based on that findings, further studies are needed to measure the levels of earnings conservatism in the Jordanian environment, and the need to introduce new variables that can have an impact on the earnings conservatism, such as (legal accountability, the application of fair value, and the lawsuits), In addition, the concerned authorities are invited to use the modified Basu model, to facilitate a comparison of the information and media content for financial statements of companies and banks, to add new dimension of measurement and analysis of the financial performance of those institutions.

Keywords: Accounting conservatism, Basu model, Jordanian commercial banks, International Financial Reporting Standard, Corporate governance.

* Faculty of Bussines, University Amman College, Al-Balqa Applied University, Jordan (1), Faculty of Finance and Business, The World Islamic Sciences and Education University, Jordan (2),. Received on 18/03/2015 and Accepted for Publication on 20/07/2015.